

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في
السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع

تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، كما تم تطبيقها بموجب المادة (٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ (يُشار إليها بـ "القواعد")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة ما (أ) إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إليهما معاً باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:

- إعداد وتقديم بيان حوكمة الشركات امتثالاً للمعايير. قدم مجلس الإدارة بيان حوكمة الشركات الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٣ مارس ٢٠٢٦ (الملحق ١). على أن يتم إدراجه كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان وجود عملية لدى الشركة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا هي فحص البيان وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المنقح)، مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين.

يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال للنظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة للالتزام بالشركة بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).
- كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي سيتم إدراجه كجزء من التقرير السنوي الذي من المتوقع أن يتم إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين بيان حوكمة الشركات وتقرير التأكيد المحدود عليه في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

فيما يتعلق بتكليفنا بإعداد تقرير حول بيان حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، والنظر فيما إذا كانت هذه المعلومات غير متسقة بشكل جوهري مع بيان حوكمة الشركات أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها خلال تنفيذ التكليف، أو إذا كانت تبدو متضمنة أخطاء جوهرية.

وعند مراجعتنا لتقرير حوكمة الشركات، إذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ هذا الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة.

خصائص وقيود بيان حوكمة الشركات

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم أعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة للشركة للامتثال لأحكام نظامها الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وكذلك مدى التزامها بأحكام مواد النظام.

الاستنتاجات

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. غير معروض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير الموضحة أعلاه.

التأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، والذي يشير إلى النسخة المعدلة من مدونة حوكمة الشركات للشركات المدرجة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥. وقد منحت المدونة المعدلة الشركات المدرجة فترة سماح مدتها سنة واحدة للامتثال لأحكامها. وبناء عليه، فإن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ واستنتاجنا بشأنه قد تم الإبلاغ عنهما استناداً إلى المدونة السابقة. لا يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من القانون. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كلياً (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئياً، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

يعقوب حبيقة

كي بي إم جي

رقم سجل مدققي الحسابات القطريين ٢٨٩

مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: خارجي

رقم رخصة مدققي الحسابات ١٢٠١٥٣

٢٦ مارس ٢٠٢٦

الدوحة

دولة قطر

مرفق ١: تقييم مجلس الإدارة حول الامتثال لنظام الشركة الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.